

التجربة الصينية في تطوير المقاولاتية: نحو نموذج اقتصادي مبتكر في دعم ريادة الأعمال

The Chinese Experience in Developing Entrepreneurship: Towards an Innovative Economic Model for promoting Entrepreneurship.مداس وهيبة¹¹ جامعة تيسمسيلت ، الجزائر ، ouahiba.meddas@univ-tissemsilt.dz

تاريخ النشر: 2025/09/15

تاريخ القبول: 2025/08/11

تاريخ الاستلام: 2025/07/06

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تتبع العوامل التي ساهمت في تعزيز وتطوير المقاولاتية في الصين في ظل الإصلاح الاقتصادي ، لاستنتاج نموذج ريادة أعمال مبتكر. حيث تطرقنا إلى تحليل الجوانب التاريخية للتجربة الصينية في مجال ريادة الأعمال، معتمدين في ذلك على تحليل بيانات هذا القطاع، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من أجل تقييم هذه التجربة، وخلصت هذه الدراسة إلى الدور الجوهري لكل من السياسات الحكومية، ثقافة الفرد الصيني ، أنشطة البحث والتطوير، والإبتكار في تشكيل نموذج اقتصادي مبتكر لدعم ريادة الأعمال.

كلمات مفتاحية: التجربة الصينية، المقاولاتية، الإصلاح الاقتصادي، ريادة الاعمال.

تصنيفات JEL: L26، O53، P21، O25.

Abstract:

The study aims to trace the factors that contributed to the promotion and development of entrepreneurship in China in light of economic reform, to draw an innovative entrepreneurship model. We analyzed the historical aspects of the Chinese experience in the field of entrepreneurship, relying on an analysis of data from this sector. The descriptive and analytical approach was used to evaluate this experience. This study concluded that the fundamental role of government policies, Chinese individual culture, research and development activities, and innovation is in forming an innovative economic model to support entrepreneurship.

Keywords: Chinese experience; SMEs; Economic reform.

Jel Classification Codes: O25, P21, O53, L26

1. مقدمة:

لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين 18.80 تريليون دولار أمريكي عام 2024 محافظةً على مكانتها ك ثاني أكبر إقتصاد في العالم خلف الولايات المتحدة الأمريكية (OCED, 2024). حيث ارتكز هذا النمو على سياسة التصنيع الموجه للتصدير منذ أن شرعت الصين في إصلاح إقتصادها وإعادة هيكلة هيكته عام 1978 في عهد دينغ شياو بينغ (Deng Xiaoping) أين سمحت بنمو القطاع الخاص لأول مرة ، بعدما كانت تنتهج نظام مركزي صارم بزعامة ماو تسي تنغ (Mao Zedong) ، حيث كان للحكومة الصينية دور إيجابي في ذلك جنباً إلى جنب مع الثقافة المقاولاتية السائدة في المجتمع الصيني. ففي سياق تحول الصين منذ عام 1978 كانت الخوصصة وريادة الأعمال مترادفان يعززان هذا التحول (الانتقال من مجتمع ريفي إلى مجتمع متحضر ومن إقتصاد مخطط إلى إقتصاد السوق المعولم)، حيث تتخذ الخوصصة أشكال إنشاء شركات خاصة جديدة وتحويل المؤسسات العامة إلى مؤسسات خاصة، علاوةً على ذلك أعيدت هيكلة العديد من المؤسسات القديمة المملوكة للدولة والمملوكة جماعياً مباشرةً إلى شركات خاصة من خلال عمليات شراء إدارية لصالح الأشخاص الذين يتمتعون بريادة الأعمال بدافع إغتنام الفرص، وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغالية العظمى من الشركات في الصين واللّبنة الأساسية لتحقيق تنميتها الاقتصادية، إذ احتلت الصين عام (2024) المرتبة السابعة من بين 56 إقتصاد في مؤشر ريادة الأعمال العالمي من حيث الشروط والسياسات الحكومية (GEM, 2024) ، ولا تزال الظروف الاقتصادية لريادة الأعمال في الصين مستقرة بشكل عام وتساهم بحوالي 50% من عائدات الضرائب الوطنية وحوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي للصين وتوظف حوالي 65% من اليد العاملة (EUSME, 2023) .

الإشكالية: ما هي العوامل التي ساهمت في تعزيز وتطور المقاولاتية وريادة الأعمال في الصين؟ وكيف ساهمت في تحقيق نموذج

اقتصادي مبتكر؟

الفرضيات:

1. ساهمت السياسات الحكومية في الصين في تعزيز المبادرة لدى الفرد الصيني.
2. ساهمت ثقافة الفرد الصيني في انشاء وتطوير الأعمال الحرة.
3. أثرت البرامج التدريبية المعتمدة والمرافقة المقاولاتية على نجاح المقاولاتية في الصين.
4. أثرت سياسة البحث والتطوير ودعم الابتكار في الصين إلى تحفيز واستمرار المشاريع المقاولاتية الريادية في الصين.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تتبع تطور المقاولاتية في الصين وأثر إنتقال الصين من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق واستنتاج نموذج ريادة أعمال مبتكر من خلال محاكاة التجربة الصينية.

منهجية البحث:

في قراءة للتجربة الصينية في مجال ريادة الأعمال تم اعتمادنا على المنهج التحليلي الوصفي في محاولة لاستخلاص النموذج المبتكر لتعزيز ريادة الأعمال الناجحة.

2. الإصلاح الاقتصادي في الصين وأثره على ريادة الأعمال : لقد مرت الصين بظروف صعبة للانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، حيث ساهمت هذه الظروف إلى حد كبير في صقل المقومات السليمة لريادة الأعمال لدى المجتمع الصيني. فريادة الأعمال لا ترتبط بخلق فرص العمل وتوليد الدخل والفرص الاقتصادية ومسائل السوق وحسب، بل ترتبط أيضًا بطريقة الشعور بالعالم من خلال صنع الذات، وتجسد التطور الفردي والقيمة العامة والتقدم المدني والكفاءة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى الإيديولوجية الأخلاقية (Chen & Hoyy, 2024)

. اندثرت ريادة الأعمال في الصين تقريبًا بعد انتصار ماو تسي تونغ (Mao Zedong) والحزب الشيوعي في الصين في الحرب الأهلية الصينية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وقد برزت فرص جديدة مع قيام الصين بالتحول إلى الأسواق المفتوحة، حيث لعب رواد الأعمال دورًا قويًا بداية من كسر احتكارات الدولة ووصولاً إلى توفير فرص عمل جديدة.

1.2 مرحلة ما قبل الإصلاح (1949-1978):

قبل عام 1949 كان هناك حوالي 9 ملايين شركة خاصة في الصين، وعند إعلان جمهورية الصين الشعبية عومل القطاع الخاص في الصين على أنه ذيل الرأسمالية الذي يجب قطعه (Severian & Alexandru, 2014)، فمنذ قيام جمهورية الصين الشعبية وإلى غاية بداية الإصلاح الاقتصادي تم تكريس بناء مجتمع إشتراكي من خلال تقليص المشاريع الخاصة وهيمنة الدولة على وسائل الإنتاج والتوزيع وكان ذلك بشكل تدريجي حيث قامت الحكومة بتبني سياسات تشكيل التعاونيات في كل القطاعات. ليتم الشروع في التحول التنموي بعدها بداية من سنة 1952 حيث ركزت جهودها التنموية على الصناعات الثقيلة حتى سنة 1957، إلا أن معدلات النمو خلال هذه الفترة تراجعت من 6.15 سنة 1953 إلى 1.5 سنة 1957، ويعود هذا التراجع نظرًا لضعف البنية التحتية وعدم تأهيل اليد العاملة لتلائم هذا النوع من الصناعات (المهداوي و أحمد، 2012). بعد هذه النتائج قامت الصين بإلغاء جميع إتفاقياتها مع الإتحاد السوفيتي واعتمادها على الذات لتحقيق الاشتراكية، وسعت للتخفيف من اللامركزية الإدارية تحت شعار نظام الكومينات (the peoples communal) الذي يعتبر نظام إداري يجمع بين الإنتاج الصناعي والزراعي والتجارة والتعليم والنشاطات الثقافية، إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود تراجعت معدلات النمو من 3.7% سنة 1958 إلى 5.6 % سنة 1962 (المهداوي و أحمد، 2012).

إن من نتائج هذا النهج الاقتصادي ضعف بيئة الابتكار، فمع اندلاع الثورة الثقافية عام 1966، فقد تعطلت التحسينات في الابتكار والتعليم الحكوميين تمامًا خلال الثورة الثقافية، التي اتسمت بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية، حين أدى خوف الحزب الشيوعي الصيني من الرأسمالية إلى انتشار الشكوك في المثقفين، وإغلاق المدارس، وتوقف البحث العلمي العام (Hernandez, Nicholas, و Tonia, 2012).

2.2 مرحلة الإصلاح والانفتاح (1978-2001) :

لقد شكل سقوط ماو تسي تونغ (Mao zedong) بداية التحول الاقتصادي الكبير في الصين حين أصبح دنغ شاو بينغ (Deng Xiaoping) زعيمًا للحزب الشيوعي الصيني عام 1978، حيث حوّل تركيز الحكومة من السياسة إلى التركيز على التنمية الاقتصادية، و أدت الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت عام 1978 إلى كسر التدخل الحكومي والتنظيم تدريجياً وفتح أبواب الصين أمام الاستثمار الأجنبي والتجارة، وقد أدى ذلك إلى توسيع القطاع الخاص في الصين وتعزيز الفردية في المجتمع (Hernandez, Nicholas, و Tonia, 2012).

بدأ الإصلاح بالإنتاج الزراعي أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، وفي الواقع كان النشاط المقاولاتي في الصين مقيّدًا خلال هذه الفترة، بسبب احتفاظ الدولة بأغلبية المؤسسات التجارية، ولم تفتح نطاق النشاط التجاري الأجنبي على نطاق واسع إلا بعد موجة

الخصخصة في الثمانينات وبداية التسعينات. ودفع هذا الأشخاص الذين يفتقرون إلى عمل في قطاع الدولة من استغلال هذه التسهيلات للانخراط في التجارة؛ وتم إنشاء المطاعم الخاصة ومحلات البيع بالتجزئة والمصانع المنزلية والريفية كرد فعل على الثغرات التي خلفها الاقتصاد الاشتراكي، وعلى الرغم من أنه كان من غير القانوني إنشاء مؤسسات خاصة بأكثر من ثمان عمال حتى سنة 1988، إلا أن رجال الأعمال الصينيين ابتكروا طرقاً لإخفاء عملية التصنيع المتنامية عن طريق تسجيلهم كليا على أنهم مؤسسات جماعية. وفي هذا الوضع تم إعادة تعريف الحدود القانونية لهذا النوع من الأنشطة. ومع تحسن المناخ الإيديولوجي للشركات الخاصة في التسعينات، ازدهر التجار الخواص وتجار التجزئة وحتى الممولون، وفي أواخر التسعينات كان ما يقارب ثلث الحزب الشيوعي يعملون في القطاع الخاص، واعترافاً بهذا الواقع المخرج سياسياً قام الرئيس جيانغ تسه مين بتنقيح دستور الحزب الشيوعي الصيني في عام 2001 للسماح بعضوية الرأسماليين في الحزب، وبدلاً من تهميش أصحاب المشاريع الخاصة تم دمجهم في النشاط التجاري وإضفاء الشرعية على نشاطاتهم. وبالرغم من الاهتمام الكبيرة بيئة المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة، إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف نمواً متزايداً تجاوز قطاع الدولة في الاقتصاد الكلي (Pistrui, Wilfred, Dolun, Zhao, & Harold, 2001). حيث انخفضت مساهمة القطاع العام في الصناعات التحويلية من 53% سنة 1991 إلى 34% سنة 1994 في حين ارتفعت مساهمة الوحدات الفردية من 6% إلى 13.5% لنفس الفترة (أحمد، 2014). مع ذلك أن المناطق الريفية الشاسعة التي كانت تعرف سيطرة ضعيفة، نجحت المؤسسات الخاصة في قطع الأراضي الخاصة والشركات العائلية وفي تجارة البازار التي كانت تعمل بطريقة سرية، فبحلول عام 1986 كان هناك حوالي 150 ألف شركة خاصة في جميع أنحاء البلاد، ولعبت الشركات الخاصة دور سد الثغرات في الاقتصاد الصيني لاسيما في توزيع السلع الاستهلاكية والتوظيف، وقد أقر القانون سنة 1982 دور وتأثير النشاط الاقتصادي الخاص في تنمية المناطق الحضرية، حيث أصبح تشغيل الشباب عبئاً ثقیلاً على الحكومة، ممّا دفعها إلى تشجيعهم على العمل الحر، ويتجلى هذا التوجه بوضوح في القانون الصادر سنة 1981 (Severian & Alexandru, 2014).

وكرّزت الجهود خلال المرحلة الممتدة بين سنتي (1992-2001) على نقطتين؛ تتعلق الأولى بالبحث عن حلول للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة، وإغلاقها وإعلان إفلاس الكبيرة منها، أما المؤسسات الصغيرة فجاء القرار بإمكانية دمجها في شركات أكبر منها، وكان لذلك آثار سلبية تمثلت بارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال، وكان الحل بإعادة تأهيلهم ودمجهم في مشاريع جديدة، أما النقطة الثانية كان خطوة مهمة جداً تمثلت في تضمين القطاع الخاص في الاقتصاد الصيني سواء أجنبي كان أم محلي، من خلال تعديل القوانين والتشريعات بما يتلاءم وآليات السوق. فخلال مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس عشر سنة 1997 تعهد تشو شيان وانغ (Zhou Xianwang) أنه إذا ما وصلت الصين إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، سيتم التخفيض في قطاع الدولة والدخول في مرحلة جديدة يتم بموجبها خصصة عشرات الآلاف من المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم (Dolun, Wilfred, Pistrui, Zhao, و Harold, 2001). كما ساهمت الإصلاحات الحكومية في عامي 1992 و 1998 أيضاً في طمس الحدود بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة، وتوفير المزيد من الحماية السياسية والقبول لرواد الأعمال (Nicholas, Hernandez, و Tonia, 2012).

3.2. مرحلة الدخول لاقتصاد السوق الاشتراكي:

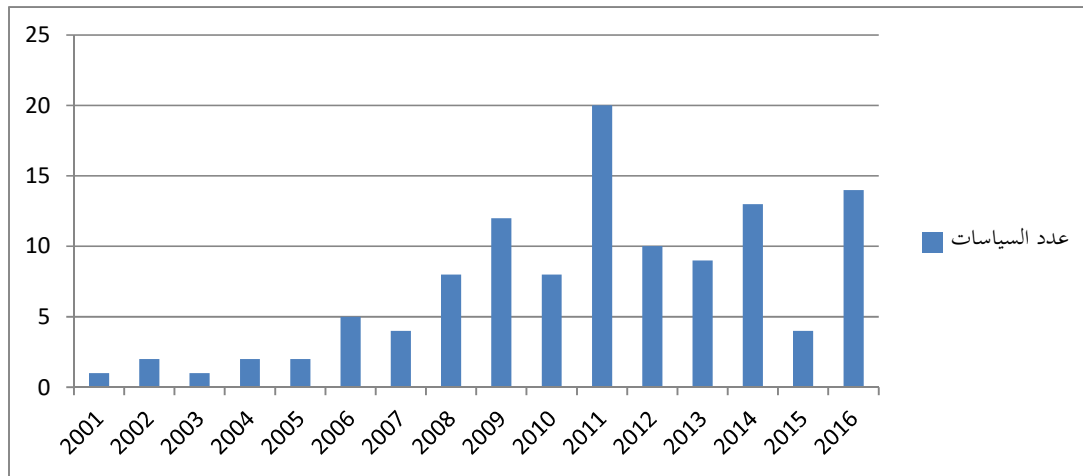
لقد قامت الحكومة بحماية الاستثمارات القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار قانون تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في يناير 2003، خاصة في ما يتعلق بالأرباح والمنافسة العادلة كذلك توجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية، وبحلول عام 2005 تم إصدار الوثيقة المعنونة بـ "مجلس الدولة المعني بتشجيع ودعم وتوجيه تنمية الاقتصادات الخاصة وغيرها من الاقتصادات الغير مملوكة للقطاع العام" والتي تضمنت 36 مادة في ذات السياق، حيث سهلت شروط وصول الاقتصاد الخاص إلى الأسواق، مما

إنعكس بمساحة أوسع للتنمية. (Xiangfeng, 2008) ثم نشرت الحكومة مشروع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2006. وجاءت أهدافه كما يلي (Xiangfeng, 2008) :

- تعزيز بناء نظام السياسات واللوائح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز نظام الخدمات الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل التكيف الهيكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث أنها ملزمة بتنفيذ السياسات الصناعية الوطنية.
- استدامة إصلاحات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز تدريب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لمساعدتها في الوصول إلى الأسواق.
- تحسين القدرة على الابتكار؛
- حل صعوبات التمويل التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خصصت الحكومة بنداً من ميزانية الدولة مخصصاً لدعم تمويلها وقامت بإنشاء صندوق لتشجيع التبرعات من خلال الحوافز الضريبية المقدمة لها، مع مطالبة البنوك والمؤسسات المالية بتوفير البيئة اللازمة لها
- تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على التوسع في الخارج من خلال توفير حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر،
- لتحسين الرقابة الشاملة على الشركات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع الحكومة الشركات المؤهلة على توسيع شبكاتها.
- تشجع الدولة أنشطة الاندماج والاستحواذ بين الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تولي السياسات الصادرة حديثاً إهتماماً أكبر للتوظيف والابتكار وحل صعوبات التمويل، حيث أصبح الابتكار مرافق لريادة الأعمال من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين، إذ يقدم قانون الصين بهذا الشأن والمعدل حديثاً والذي بدأ تنفيذه سنة 2018 محتوى جديداً حول الابتكار (Samer, Luo، و Nusaibah، 2019).

يوضح الشكل أدناه تطور عدد السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين.

الشكل 1: عدد سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن الحكومة الصينية خلال الفترة 2001 – 2016



المصدر: Murong Luo, Samer Ali Hussein Al-Shami, Nusaibah Binti Mansor, the development of SMEs in china : Opportunities and challenges, Opcion, Año 35, N°Especial 20(2019), P2903

4.2. خصائص المقاولاتية في الصين:

إنّ تتبع تاريخ المقاولاتية في الصين يسمح لنا باستخلاص العوامل التي كانت وراء صقل روح ريادة الأعمال لدى رواد الأعمال الصينيين، كذلك الدوافع الحقيقية وراء هذا التوجه لدى الشعب الصيني، ممّا ساهم في استمرار واستدامة ريادة الأعمال لديهم وحقق تصدر الصين ك ثاني اقتصاد عالمي بالرغم من كونها إحدى الاقتصادات الانتقالية متوسطة الدخل.

- تتميز ريادة الأعمال الصينية بالانتماء العائلي و الاعتماد على رأس المال الاجتماعي (ثقافة جونغكسي - Guanxi*) (Severian و Alexandru, 2014). حيث كان القطاع الخاص قديماً عبارة عن شركات عائلية في مجال التجارة والبناء والتطريز والزراعة وتربية الاسماك. إضافة إلى أنه لاقى قمع النظام الشيوعي الحاكم ما دفع به إلى البحث عن مصادر غير رسمية أين كانت المؤسسات العائلية توفر البيئة الملائمة لاستمراره خاصة في المناطق الحضرية، وفي وقت لاحق لعب رواد الأعمال الصينيون المغتربون دور حاسم في تسريع نمو قاعدة ريادة الأعمال، ويعزى نجاحها إلى التميز الصناعي والثقافات المبتكرة والتوجه نحو الصادرات المتخصصة، و من العوامل المؤثرة الأخرى على ميل مجتمعات ما بعد الاشتراكية نحو ريادة الأعمال رد فعل الأفراد تجاه الثقافة الاجتماعية والأيدولوجية الراسخة الراضية للملكية المؤسسات الخاصة، حيث تُعتبر ريادة الأعمال السبيل الوحيد لمن لديهم إمكانيات دخل محدودة لتغيير حياتهم من خلال العمل لحسابهم الخاص. (Poutziouris, Yong, & Sally, 2002). في ذات السياق يعد جونغكسي عاملاً ثقافياً متجذراً بعمق في الثقافة الصينية، حيث يعبر عن مجموع العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة على المنافع المتبادلة، فهو أبعد من كونه فعل تجاري وحسب، بل يعكس أيضاً فعلاً اجتماعياً ملزماً، ومن منظور ريادة الأعمال يُمثّل قوّةً مؤسسيةً و هيكلًا حوكمةً، إذ يعتبر رأس مال اجتماعي ومورداً تعاوني لتحقيق مزايا واضحة من حيث الأداء المالي وقنوات التسويق. (Chi & Hong, 2017)

- من السمات الفريدة لريادة الأعمال الصينية ازدهارها في كل من المناطق الريفية والحضرية بشكل عادل خاصة بعد التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي سنة 1978 وفترة الولوج إلى اقتصاد السوق الاشتراكي.

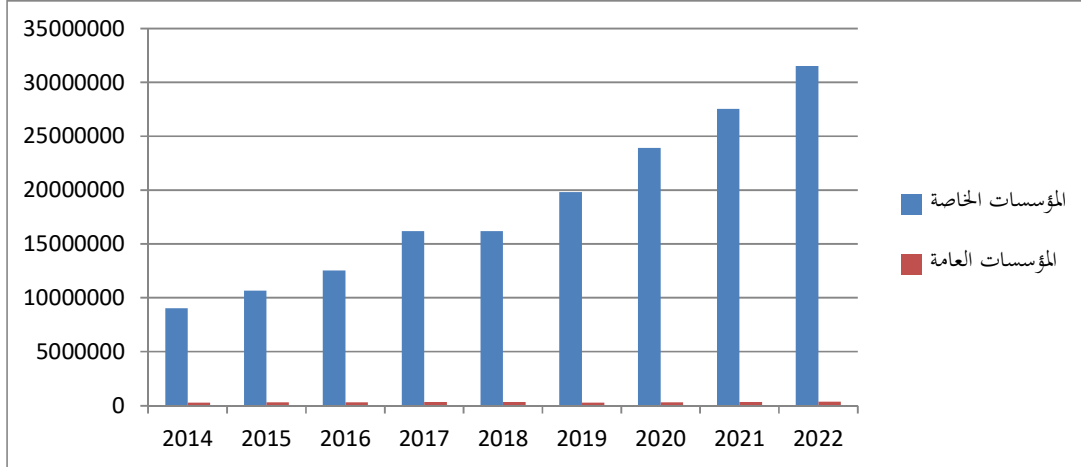
3. تطور المقاولاتية في الصين:

1.3. من حيث الأداء:

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين أن تفرض وجودها في تنمية الاقتصاد رغم صعوبة الظروف التي مرت بها تاريخاً وتكسر بذلك كل القيود الحكومية التي كانت تحد من توسعها، لا وبل وبفضل نتائجها الإيجابية في دفع عجلة التنمية وتحسين الظروف المعيشية أين أصبحت تشكل ما يزيد عن 98 % من النسيج المؤسساتي في الصين، فرضت لنفسها توفير بيئة قانونية داعمة من قبل السلطات الصينية، حيث ساهمت في النمو المتزايد للقطاع الخاص أمام تراجع المؤسسات المملوكة للدولة، حيث تشير الإحصائيات الأخيرة إلى ارتفاع مستمر في مؤسسات القطاع الخاص من 9027688 مؤسسة سنة 2014 إلى 31491401 مؤسسة سنة 2022 في المقابل عرفت المؤسسات المملوكة للدولة ارتفاع طفيف من 263348 مؤسسة إلى 361996 مؤسسة في ذات الفترة. نلاحظ جلياً هيمنة القطاع الخاص في الصين فبحلول نهاية سنة 2022 كانت المؤسسات الخاصة تمثل 98.86% في حين تمثل المؤسسات المملوكة للدولة فقط 1.14% (أنظر الشكل رقم 2 في الأسفل)

* مصطلح صيني مركب من كلمتين؛ (Guan): وتعني بوابة أو حاجز و (Xi): وتعني وصلة أو رابط، ويعرفها القاموس الصيني على أنّها خصائص معينة للتواصل أو العلاقات بين الناس.

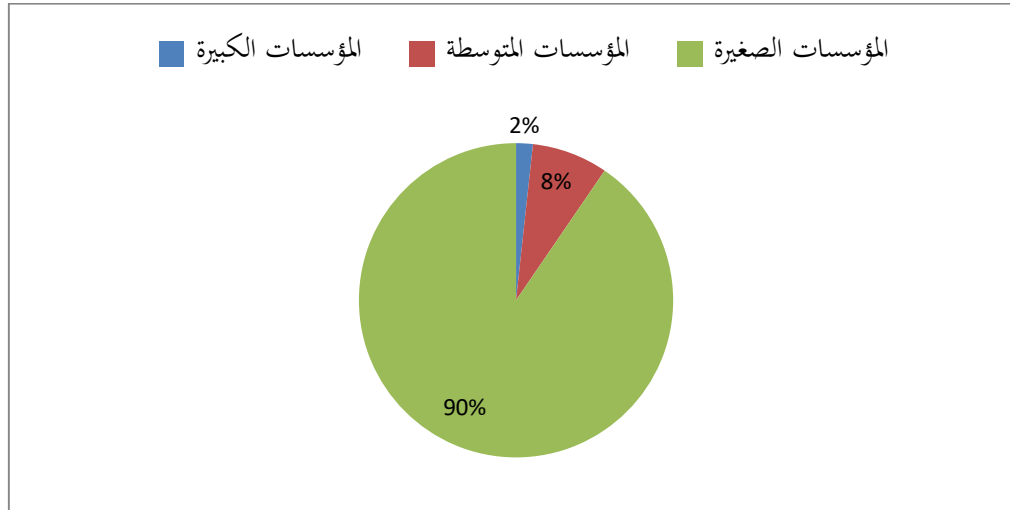
شكل 2: تطور القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في الصين خلال الفترة 2014-2022



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير National Bureau Of Statistics Of China

تتميز المؤسسات الصغيرة بنسبة 90% من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص، في حين تمثل المؤسسات المتوسطة نسبة 8%، أما المؤسسات الكبيرة فتتمثل بنسبة ضئيلة جداً مقدرة في فقط بـ 2%. ويعود ذلك إلى سهولة إدارة المؤسسات الصغيرة ومحدودية تكاليف تمويلها بالإضافة إلى إمكانياتها في ولوج الأسواق ومرونتها تكيفها معها وقدرتها التنافسية أمام المؤسسات الكبيرة التي يصعب السيطرة على إدارة أعمالها ومرونة استراتيجياتها اتجاه الأسواق إضافة إلى تكاليفها المرتفعة، إضافة إلى أنها جزء من سياسة إحلال الواردات من خلال تلبية الطلب المحلي ومن ثمة الاتجاه نحو التصدير (أنظر الشكل 03 في الأسفل).

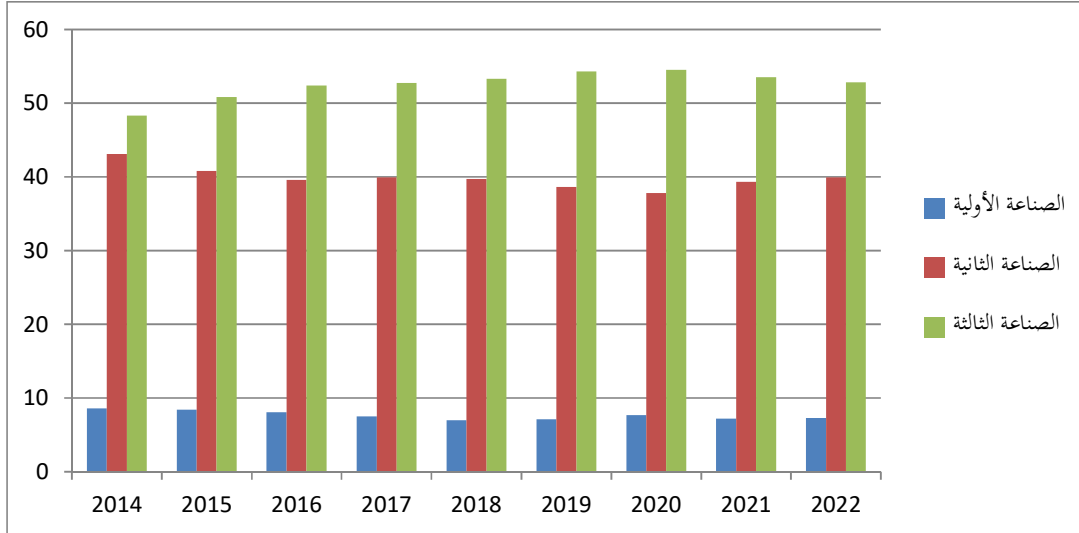
شكل 3: تركيبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصين مقارنة بالمؤسسات الكبيرة لسنة 2022



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير National Bureau Of Statistics Of China لسنة 2022

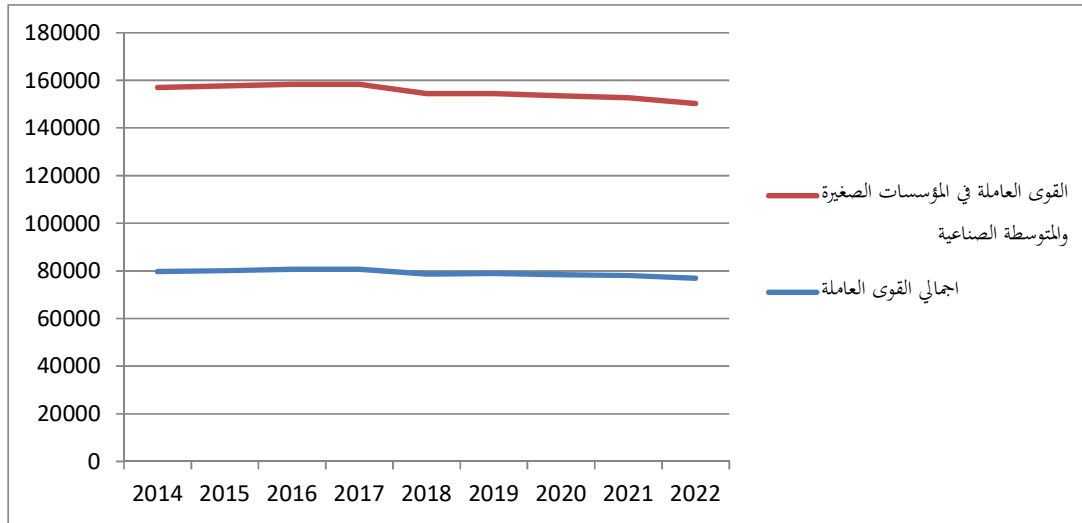
عرفت القيمة المضافة للصناعة الأولية في الناتج المحلي الإجمالي انخفاض طفيف من 8.6 % سنة 2014 إلى 7.3 % نهاية سنة 2022 ، الصناعة الثانوية هي الأخرى تراجعت بشكل طفيف من 43.1 % إلى 39.9 %، في حين تحسن قطاع الصناعة الثالثة بنسبة لا بأس بها من 48.3 % إلى 52.8 % في ذات الفترة، وتعتبر هذه النتائج جيدة إلى حد ما مقارنة ما مر به الاقتصاد الصيني سنة 2020 من جراء جائحة كورونا، تظل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 50%. (أنظر الشكل 4 في الأسفل)

الشكل 4: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي خلال الفترة 2014-2022



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير National Bureau Of Statistics Of China لسنة 2022 يوفر القطاع الخاص في الصين نسبة 96.94% من العمالة مقارنة بإجمالي القوى العاملة في الصين سنة 2014، وقد انخفضت نسبة العمالة بصفة عامة انخفاض طفيف بعدها لتسجل نسبة 35.43 % سنة 2022 كمساهمة القطاع الخاص من إجمالي القوى العاملة، ويعود هذا التراجع الطفيف إلى الركود في الاقتصاد الصيني خلال جائحة كورونا. (أنظر الشكل 5).

الشكل 5: تطور العمالة في القطاع الخاص في الصين للفترة 2014-2022



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير National Bureau Of Statistics Of China لسنة 2022

2.3 من حيث التعليم والبحث والتطوير:

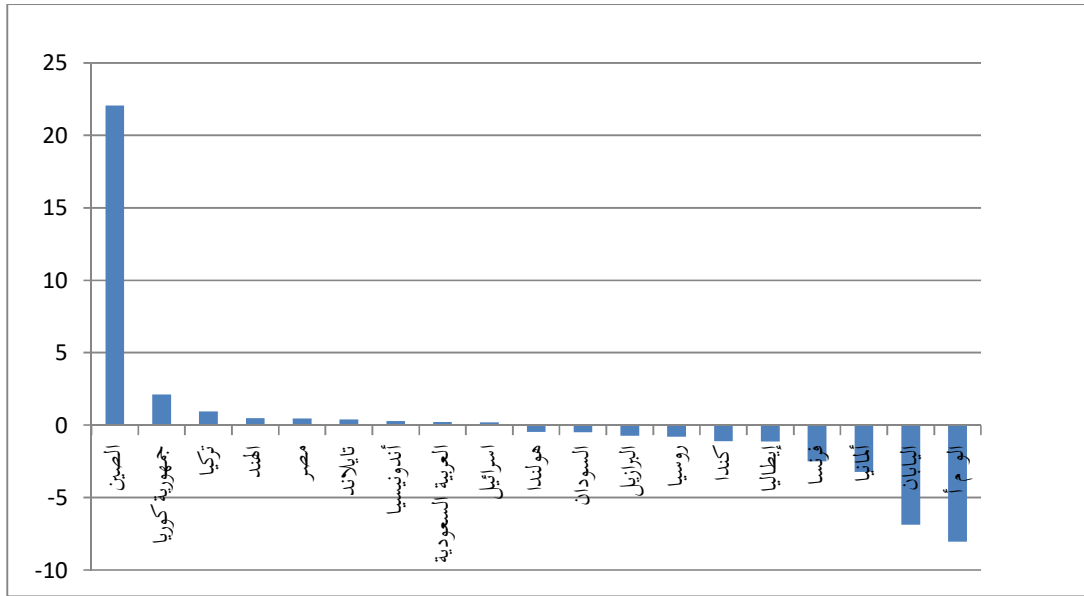
تلعب المؤسسات الأكاديمية دور بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي نشر الفكر المقاولاتي لدى أواسط المجتمع بصفة خاصة، فهي تساهم في تنمية روح المبادرة والتعليم لدى الطلبة على أمل أن يصبحوا رواد أعمال فتستقطب بذلك المواهب الريادية وتقوم بتنمية القدرة القيادية لديها. فريادة الأعمال تحتاج إلى عاملان أساسيان يتمثلان في إنشاء الأعمال والابتكار، سواءً تعلق ذلك بإنشاء شركات جديدة أو إدخال الابتكارات من قبل الشركات القائمة بالفعل (Zhao, 2018, p. 312). فلبدئ مشروع جديد يجب أن يمتلك رائد الأعمال أفكارًا جديدة، ولأجل عملية إنتاج أفكار جديدة هو بحاجة إلى المعرفة والمعلومات لتوليد تلك الأفكار التي تعتبر بمثابة فرصة ربح لم تلاحظ من قبل، فإذا قام بحسن استخدامها تمكن من الوصول إلى المزيد من المعلومات. لذلك يمكن اعتبار الجامعات ومراكز البحث جهات مبادرة مولدة للمعرفة لصالح ريادة الأعمال، حيث يلعب التعليم دورًا متزايد الأهمية في تطوير المشاريع الخاصة في الصين من خلال الاستخدام الجيد للمعارف المكتسبة منه. بدأ موقف الحكومة والشعب اتجاه التعليم يتغير مع إعادة اجراء امتحانات القبول في الجامعات سنة 1977 أي بعد عشر سنوات من الثورة الثقافية، وفي إطار سعيها لجذب التقنيات المتقدمة، وإعادة بناء البلاد بنشاط، حيث شهد التعليم الأكاديمي تطورًا ملحوظًا من خلال إبراز العديد من المواهب في مختلف قطاعات النشاط، واستفاد نمو الاقتصاد الخاص في الصين من تحسين مستويات التعليم وزيادة مصادر المعرفة خلال ثلاث مراحل، واتسمت المرحلة المبكرة من تحول المجتمع الصيني (1978-1986) بإعلان الحكومة الصينية ودعمها للتعليم كهدف استراتيجي، وأداة نضالية في التغيير الإيديولوجي والتنمية الاجتماعية على التوالي، في المرحلة الثانية (1987-1999) وضعت مسألة التعليم والحصول على التكنولوجيا في صدارة خطة التنمية الحكومية، مما أدى إلى المفهوم الاجتماعي لأمة مزدهرة تعتمد على العلم والتعليم، وفي المرحلة الثالثة (2000 إلى وقتنا الحاضر) يُعد دور التعليم في الصين حجر الزاوية لانتصار الأمة، حيث اعتبر الصينيون أن التعليم وحده هو الذي يضمن سلامة المجتمع، فبالنسبة لهم لا يشير التعليم إلى تنمية البلاد وتحديث الاقتصاد فحسب، بل يُشير أيضًا إلى تحسين مستوى المعيشة والتقدم البشري، ونتيجة لهذه المبادرات السياسية طرأت زيادة مفاجئة للأشخاص ذوي التعليم العالي في مختلف المجالات دون تحليل واضح للطلب في سوق العمل، مما أدى إلى ازدياد الاستيعاب والبطالة (Severian و Alexandru، 2014).

يتألف محتوى تعليم ريادة الأعمال في الجامعات الصينية من دورات ريادة الأعمال والأنشطة العلمية في مجال ريادة الأعمال، وتقتصر دورات ريادة الأعمال على التوجيه في مجال التوظيف أو التخطيط المهني وتفتقر إلى التنظيم والتوحيد القياسي، ويشير إلى أن عددًا قليلاً من الجامعات يقدم دورات أكثر نضجًا، وبالتالي، فإن تعليم ريادة الأعمال الحالي في الجامعات الصينية "يقتصر بشكل رئيسي على العمل بمؤهلات مختلفة، مما يؤدي إلى الفصل بين تعليم ريادة الأعمال والتعليم التخصصي والتعليم الأساسي، بافتراض أن ما يفيد الأعمال هو المهارة في قدرات أو تقنيات معينة فقط" لذا، من الضروري أن تُعيد الجامعات الصينية صياغة محتوى تعليم ريادة الأعمال ليشمل أنشطة عملية، وذلك لدمج المعرفة والقدرات الريادية مع ريادة الأعمال. أيضا عليها إعادة النظر في الانتقال من التعليم التقليدي - التعلم - إلى إلقاء اهتمام أكبر إلى التعليم بالكفاءات - كيفية التعلم - بتوجيه الطلاب حتى يلاحظوا ويُفكروا بأنفسهم. (Severian و Alexandru، 2014).

كما تجدر الإشارة أن ظهور ريادة الأعمال في الصين تم تصنيفه لثلاثة أجيال وفق للمستويات التعليمية، بحيث يمثل الجيل الأول كان ظهوره ما قبل الإصلاح، إذ شكله الباعة الجائلون الذين يتميزون بانعدام استفادتهم من الدولة، لديهم سوابق إجرامية ومستوى تعليمي متدني، واستمر هذا الجيل إلى ما بعد الإصلاح (التعليم التقليدي الذي ساد الصين آنذاك ساهم في تقييد الابداع والابتكار) أماالجيل الثاني من رواد الأعمال فقد ظهر خلال فترة الإصلاح، ويمكن وصفهم بأنهم متعلمون ولديهم خبرة إدارية في الشركات المملوكة للدولة. وقد عملوا في جميع قطاعات الاقتصاد على نطاق واسع. يمكن ربط الجيل الثالث من ريادة الأعمال في الصين بعودة الصينيين المتعلمين أو المدربين في الخارج إلى الصين لتأسيس أعمال تجارية (Ramesh، 2017).

يمثل الشكل 6 في الأسفل مكانة الصين في حصة البحث والتطوير العالمية إذ تربعت على الصدارة تاركة خلفها حتى تلك الدول عالية الدخل بنسبة تصل إلى 22.06 %.

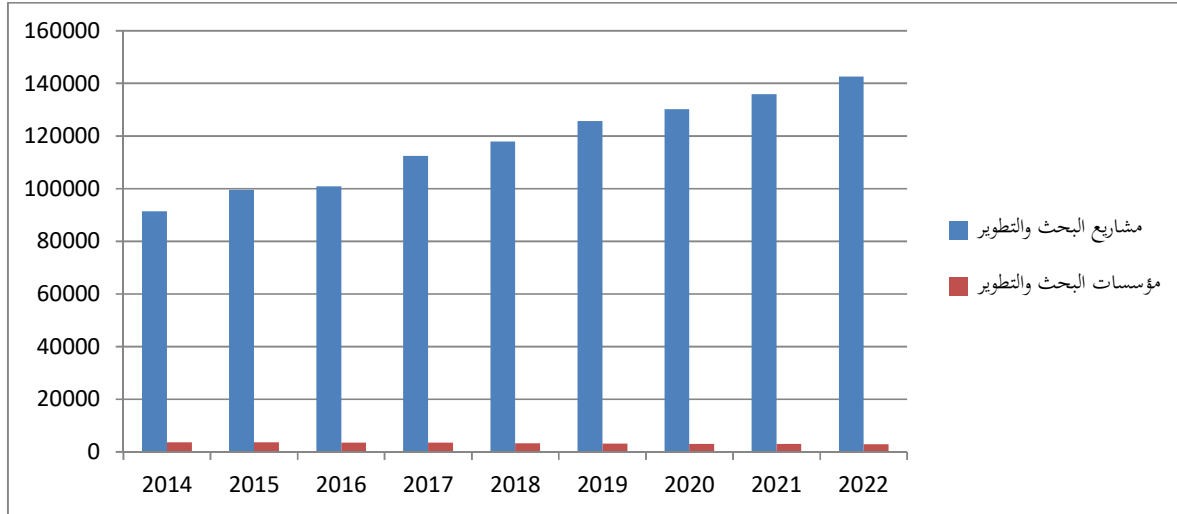
الشكل 6: مكانة الصين في حصة البحث والتطوير العالمية 2000-2023



المصدر: WIPO

عرفت مشاريع البحث والتطوير في الصين تطورًا كبيرًا حيث انتقلت من 91465 مشروع بحث وتطوير سنة 2014 إلى 142573 مشروع سنة 2022 على الرغم من تراجع عدد مؤسسات البحث والتطوير في الصين من 3677 مؤسسة سنة 2014 إلى 2871 مؤسسة في ذات الفترة. (أنظر الشكل 7)

شكل 7: تطور مشاريع البحث والتطوير في الصين خلال الفترة 2014-2022

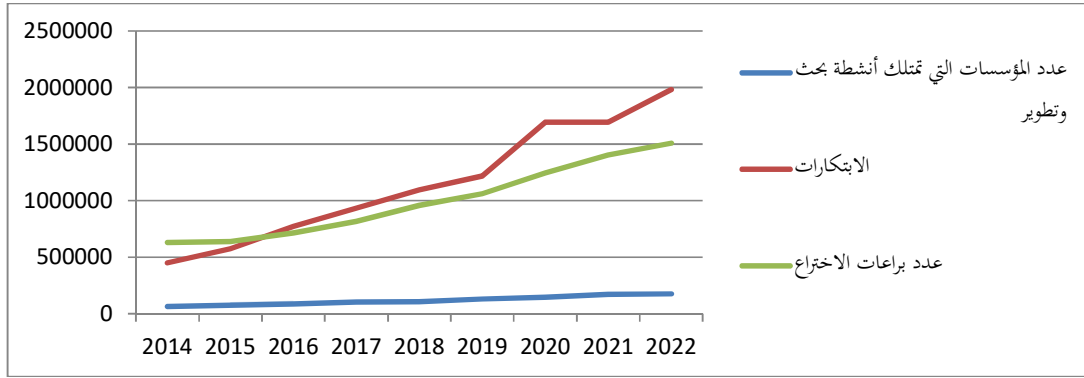


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على China statistical yearbook

3.3 من حيث الابتكار:

كنتاج سياسة البحث والتطوير التي طبقتها المؤسسات الخاصة من خلال التطور المستمر لعدد المشاريع التي تمتلكها من 63676 مشروع سنة 2014 إلى 175619 مشروع بحث سنة 2022، نما عدد الابتكارات المتعلقة بهذه المؤسسات بشكل موازي لينتقل من 448885 ابتكار سنة 2014 إلى 1981098 ابتكار سنة 2022، في ذات السياق تنامت براءات الاختراع المحققة في هذا القطاع من 630561 إلى 1507296 براءة اختراع سنة 2022. وهو ما يفسر استدامة القطاع الخاص واستمراره في دعم النمو الاقتصادي للصين. (أنظر الشكل 8 في الأسفل)

شكل 8: تطور عدد المؤسسات الخاصة التي لديها أنشطة بحث وتطوير خلال الفترة 2014-2022



China statistical yearbook من إعداد الباحثة بالاعتماد على

4. خاتمة:

من خلال تطرقنا لتجربة الصين في مجال المقاولاتية ركزنا على جانب مهم جداً تمثل في البحث عن الظروف التي نشأت فيها ريادة الأعمال في الصين على اعتبارها دافعاً حقيقياً وراء استمرارها وفرض نفسها على إجمالي النسيج المؤسساتي في الصين بما يمثل 98%. كاسرة كل القيود والعراقيل التي اعترضتها. في واقع الأمر تاريخ ريادة الأعمال في الصين لا يعود لبداية الإصلاح الاقتصادي سنة 1978 في إطار توجه الحكومة الجديدة آنذاك، بل هو قديم قدم الظروف التي سادت المجتمع الصيني بزعامة ماوتسي، أين كان الفرد الصيني يتلقى الأبجديات الأولى لريادة الأعمال من واقعه المعاش، الأمر الذي في رأينا نُعزّي إليه ترسيخ روح المقاولاتية لدى المجتمع الصيني تاريخياً وبشكل فطري متوارث عبر الأجيال، حين كانت المؤسسات العائلية والكومينات تعمل في ظروف سرية لتحسين الظروف المعيشية، مستندة في ذلك على قيمها الثقافية المتمثلة في الجونكسية فكان الدافع الأول لتأسيس ريادة الأعمال أقوى من ينتهي دون الوصول إلى الهدف. إلى هنا ربما نكون قد اختبرنا جزئياً على الفرض الأول حول "مساهمة الحكومة الصينية في تعزيز المبادرة لدى الفرد الصيني"، بطريقة غير مباشرة ساهمت الظروف المعادية للعمل الحر في صقل مبادرة الفرد الصيني في إنشاء الأعمال، ومن جانب آخر فإن مساهمة الحكومة الصينية الجديدة بزعامة دنغ شاو بينغ (Deng Xiaoping) كانت صريحة في إطار الإصلاح الاقتصادي منذ سنة 1978، حيث نرى أن دورها مكمل لما كرسه الشعب الصيني بنفسه في الفترة السابقة، ومنه فالفرض الأول صحيح.

إن ثقافة الفرد الصيني سواء قبل الإصلاح ممّا ذكرناه سالفاً أو بعد الإصلاح في إطار برامج التعليم والتدريب من قبل الجامعات بالفعل نجحت في توسيع القطاع الخاص في الصين، بالرغم من أن العديد من خريجي الجامعات والمؤسسات التعليمية التي كانت تحصر تدريبهم فقط بالتوجيه لسوق العمل الذي أصبح مشبعاً ولا يكفي لاستيعابهم، في الوقت الذي عرفت فيه برامج التدريب المقاولاتي عدم الاهتمام البالغ، إلا أن الفضل يعود في الثقافة الأولى للفرد الصيني التي أهلته للاستفادة من معارفه ومكتسباته الجامعية وإنشاء مشروعه الخاص. وهذا ما يؤكد على صحة الفرض الثاني. ونفي الفرض الثالث.

واخيراً أظهرت البيانات أن التطور المستمر في أنشطة البحث والتطوير كان له أثر إيجابي على زيادة عدد الابتكارات وبراءات الاختراع لدى القطاع الخاص ما كان يضمن استمراريته وقيّمته المضافة في الناتج المحلي الإجمالي الصيني. وهو ما يؤكد صحة الفرض الرابع.

- في الأخير تلخص هذه الورقة البحثية إلى تقديم نموذج مبتكر لنجاح ريادة الأعمال يركز على ثلاث جوانب أساسية إذا توافرت نجحت تحقق النموذج بغض النظر عن العوامل الأخرى فهي بمثابة مفاتيح له
- روح المقاولاتية تعتبر الدافع الأساسي وراء تأسيس واستمرار الأعمال.
 - الثقافة المقاولاتية تُستمد وتصل من ظروف الواقع المعاش، لا تُدرس ولا تُدرب بل يجب أن تكون نابعة من الذات.
 - البحث والتطوير مصدر للابتكار الذي بدوره مصدر استمرار لريادة الأعمال.

قائمة المراجع:

5. قائمة المراجع:

- Chen, Z., & Hoyy, R. B. (2024). The rise of home-returning women's entrepreneurship in China's rural development: Producing the enterprising self through empowerment, cooperation, and networking. *Journal of Rural Studies*.
- Chi, Z., & Hong, S.-J. (2017). Guanxi Culture: How it Affects the Business Model of Chinese Firms. Dans E. Paulet, & R. Chris, *the china business model: originality and limits* (pp. 19-40). Chandos Publishing.
- EUSME Report (2023).
- GEM Report (2024).
- Hernandez, L., Nicholas, N., & Tonia, W. (2012). Female entrepreneurship in China: opportunity- or necessity-based? *Int. J. Entrepreneurship and Small Business*, 15 (04), 411-434.
- Luo, M., Samer, A. H.-S., & Nusaibah, B. M. (2019). the development of SMEs in china : Opportunities and challenges. *Opcion, Año*, 35 (20), 912-936.
- OCED. (2024).
- Pistrucci, D., Wilfred, H., Dolun, O., Zhao, J., & Harold, W. (2001). Entrepreneurship in China: Characteristics, Attributes, and Family Forces Shaping the Emerging Private Sector. *Family Business Review*, 14 (02), 141-152.
- Poutziouris, P., Yong, W., & Sally, C. (2002). Chinese Entrepreneurship: The Development of Small Family Firms in china. *Journal of Small Business and Enterprise Development*, 13 (04), 01-20.
- Ramesh, s. (2017). Entrepreneurship in China and India. Dans *China's Lessons for India* (Vol. 1, pp. 01-280). Palgrave Macmillan.
- Severian, V., & Alexandru, N. (2014). Entrepreneurship; Support Of Economic changes in china. *the USV Annals Of Economics and Public Administration*, 14 (2(20)), 15 - 28.
- Xiangfeng, L. (2008). SME Development in China: A Policy Perspective on SME Industrial Clusterin. Dans H. Lim, *SME in Asia and Globalization, ERIA Research Project Report* (pp. 37-68).
- Zhao, S. (2018). entrepreneurship and economic growth during china's economic transformation (1978-2008). *Seoul Journal of economics*, 31 (3), 307-331.
- أحمد، و. أ. (2014). قراءة في مكاسب الصين من الإصلاح الاقتصادي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة. 1-20، (12).

- المهداوي, و &, أحمد, ج. م. (2012). الاقتصاد الصيني ومنهج التدج في التحول نحو اقتصاد السوق: سياسات ومؤشرات. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*, 10(33), 178-183.
- ربيع, ق &, بوفنيش, و. (2020). الاصلاحات الاقتصادية الصينية والمالية بين فرص النجاح والدروس المستفادة. *مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون*, 05(01), 199-219.